Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Février 2012
24 فبراير 2012

رسالة الأمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو الحكومة إلى تسريع المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى تسريع وتيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وجاءت هذه الدعوة في رسالة وجهها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء، إلى الأمين العام للحكومة بغية «معرفة مآل مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السباقة إلى التوقيع عليها».

وذكر بلاغ للمجلس أن مبادرته هاته «تأتي إسهاما منه في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وإعمال الالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة باستكمال الانخراط والانضمام والتفاعل الايجابي مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، فضلا عن كونها «إسهاما من المجلس في وفاء المغرب بالتزامه الطوعي بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان وكذا في افق تقديم التقرير الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر ماي المقبل».

وأضاف البلاغ أن الأمين العام أبرز في رسالته «الخطوات الكبيرة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة وكذا عبر التعاون الإيجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريره الأخيرة بالتعامل الجدي للمملكة مع هذا الملف».

وذكر بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 دجنبر 2006، تعرف الاختفاء القسري بكونه «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

Revue d

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يراسل الأمانة العامة الحكومة

فتن العفاني

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى تسريع وتيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وذلك في رسالة وجهها الأمين العام للمجلس أول أمس الأربعاء إلى الأمين العام للحكومة.

وأوضح بلاغ للمجلس بهذا الخصوص، أن الرسالة التي وجهها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الأمين العام للحكومة كان موضوعها «معرفة مال مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السباقة إلى التوقيع عليها».

وذكر الأمين العام للمجلس في نص هذه الرسالة بالخطوات الهامة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة وكذا عبر التعاون الايجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريره الأخيرة بالتعامل الجدي للمغرب مع هذا الملف».

واستنادا للبلاغ الذي توصلت بيان اليوم بنسخة منه، فإن هذه المبادرة تندرج ضمن إسهام المجلس في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وإعمال الالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة باستكمال الانخراط والانضمام والتفاعل الايجابي مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما تأتي إسهاما من المجلس في الدفع من أجل وفاء المغرب بالتزامه الطوعي بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان وكذا في أفق تقديم التقرير الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر ماي المقبل.

تتمة ص 2

Revue de Presse du

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يراسل الأمانة العامة الحكومة

تابع ص 1

وتعليقا على هذه المبادرة، اعتبر عبد الكريم المانوزي عن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، في تصريح لبيان اليوم، دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى تسريع مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري وعلى ضرورة الوفاء بالتزاماته الدولية التي كان قد أعلن عنها بأنها أمر جد إيجابي.

المانوزي الذي وصف التنصيص في الفصل 23 من الدستور المغربي الجديد على تجريم الاعتقال السري والاختفاء القسري والتنصيص على معاقبة مرتكبيه، وكذا بسنة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمسألة الهامة جدا، أكد مستطردا «إن ما يهمنا كحقوقيين وكعائلات لضحايا الاختفاء القسري هو التجسيد العملي لذلك على أرض الواقع».

وأبرز « حاليا هناك وزير عدل جديد وإطار قانوني جديد ونتمنى أن تتم ترجمة الخطاب الجديد الذي يتم تداوله بشأن دولة الحق والقانون والالتزام بالمواثيق الدولية ،ويتم تجسيد ذلك فعليا عبر وضع إجراءات تضمن عدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات.

وأضاف «نحن نرحب بأي عمل يسير في اتجاه الدعوة إلى تسريع المصادقة على جميع المواثيق الدولية وبالأخص التي تتعلق بحماية الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري مع العمل «بطبيعة الحال»على استكمال البحث في كل الملفات التي لازالت عالقة والتي تهم موضوع الإختفاء القسري الذي يعد جريمة لاتخضع لمبدأ التقادم، بما فيها ملف المهدي بنبركة والحسين المانوزي».

تذكر أن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للامم المتحدة في 20 دجنبر 2006، تعتبر أن ممارسة الاختفاء القسري تشكل «جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون،فيما تعرف الاختفاء القسري بكونه «الاعتقال او الاحتجاز او الاختطاف او اي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على ايدي موظفي الدولة، او اشخاص او مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن او دعم من الدولة او بموافقتها، وبعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته او إخفاء مصير الشخص المختفي او مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

Revue de Presse du Conseil National

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تسريع المصادقة على اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى تسريع وتيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وجاءت هذه الدعوة في رسالة وجهها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، إلى الأمين العام للحكومة بغية «معرفة مآل مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السباقة إلى التوقيع عليها».

وذكر بلاغ للمجلس أن مبادرته هاته « تأتي إسهاما منه في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، وإعمال الالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة باستكمال الانخراط والانضمام والتفاعل الإيجابي مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان »، فضلا عن كونها « إسهاما من المجلس في وفاء المغرب بالتزامه الطوعي بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان وكذا في أفق تقديم التقرير الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر ماي المقبل ».

وأضاف البلاغ أن الأمين العام أبرز في رسالته «الخطوات الكبيرة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا عبر التعاون الإيجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريرها الأخيرة بالتعامل الجدي للمملكة مع هذا الملف ».

وذكر بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 دجنبر 2006، تعرف الاختفاء القسري بكونه « الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون ».

وتعتبر الاتفاقية أن ممارسة الاختفاء القسري تشكل «جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون».

Revue de Presse du Conseil National des droits

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو الحكومة إلى تسريع المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى تسريع وتيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وجاءت هذه الدعوة في رسالة وجهها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "أمس الأول الأربعاء" إلى الأمين العام للحكومة بغية "معرفة مآل مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السباقة إلى التوقيع عليها".

وذكر بلاغ للمجلس أن مبادرته هاته "تأتي إسهاما منه في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وإعمال الالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة باستكمال الانخراط والانضمام والتفاعل الايجابي مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" "فضلا عن كونها" إسهاما من المجلس في وفاء المغرب بالتزامه الطوعي بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان وكذا في أفق تقديم التقرير الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر ماي المقبل".

وأضاف البلاغ أن الأمين العام ابرز في رسالته "الخطوات الكبيرة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة وكذا عبر التعاون الإيجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريره الأخيرة بالتعامل الجدي للمملكة مع هذا الملف".

وذكر بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري "التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20دجنبر "2006تعرف الاختفاء القسري بكونه" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة "أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها "ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده "مما يحرمه من حماية القانون".

وتعتبر الاتفاقية أن ممارسة الاختفاء القسري تشكل "جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".

Revue de Presse de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

200 cas de disparitions forcées en 2011

Le CNDH met la pression sur le gouvernement

Imane Nigrou
inigrou@aujourdhui.ma

200 cas de disparitions forcées en 2011, c'est le chiffre avancé par Mustapha Ramid, ministre de la justice et des libertés lors d'une intervention orale à la Chambre des représentants, en réponse à une question sur l'adoption de la Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre ces disparitions.

Dans le corps de la Constitution actuelle, il existe, bel et bien, l'article 23, qui criminalise toute disparition forcée. Toutefois, les cas de disparition ne sont pas rares et il est impératif que le gouvernement actuel, en conformité avec ses déclarations, accélère le processus d'adoption de la «Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées». C'est dans ce sens que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a saisi le Secrétaire général du gouvernement pour que le Maroc honore ses engagements en la matière. La Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées a été adoptée par l'Assemblée générale de l'ONU en décembre 2006. Le Maroc figure parmi les premiers pays signataires de ladite Convention, mais sa mise en œuvre n'a toujours pas vu le jour. Ces disparitions sont définies par l'article 2 de la Convention comme «*l'arrestation, la détention, l'enlèvement ou toute autre forme de privation de liberté par des agents de l'Etat ou par des personnes ou des groupes de personnes qui agissent avec l'autorisation, l'appui ou l'acquiescement de l'Etat, suivi du déni de la reconnaissance de la privation de liberté ou de la dissimulation du sort réservé à la personne disparue ou du lieu où elle se trouve, la soustrayant à la protection de la loi*». Il faut dire que le Royaume est à mi-chemin. En avril 2004, le Maroc, dans une tentative de rectification des erreurs du passé, avait mis en place l'Instance équité et réconciliation (IER). C'est dans ce sens que Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a mis l'accent, dans son message adressé au gouvernement, sur les mesures importantes prises par le Maroc en matière d'élucidation du sort des victimes des disparitions forcées et des disparus, dont le sort demeure toujours inconnu, à travers l'action pionnière de l'IER.

Mohamed Sebbar, Secrétaire général du CNDH

Dans le même ordre d'idées, et si l'on se réfère au dernier rapport de l'Instance, on trouve que pas moins de 742 de disparitions forcées sont confirmées. Ce n'est pas tout, l'IER affirme «*détenir des preuves évidentes concernant les circonstances, les lieux des enlèvements et les conditions des décès*». Aujourd'hui, l'Association marocaine des droits humains (AMDH) plaide pour que les autorités présentent une liste complète de ces noms.■

Revue de Presse du Conseil N

الأحداث المغربية

الصبار يدعو الحكومة إلى تسريع المصادقة على اتفاقية الاختفاء القسري

أياما بعد تصريح وزير العدل والحريات بقرب توقيع المغرب على المعاهدة الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخل على الخط ويطالب الحكومة بتسريع وتيرة مصادقة المملكة على الاتفاقية.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجه أول أمس الأربعاء، رسالة إلى الأمين العام للحكومة بغية «معرفة مآل مصادقة المغرب على هذه الاتفاقية الدولية التي كانت المملكة المغربية من الدول السباقة إلى التوقيع عليها».

بلاغ للمجلس ذكر أن مبادرته هاته «تأتي إسهاما منه في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وإعمال الالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة باستكمال الانخراط والانضمام والتفاعل الإيجابي مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، فضلا عن كونها «إسهاما من المجلس في وفاء المغرب بالتزامه الطوعي بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان وكذا في أفق تقديم التقرير الوطني بموجب الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر ماي المقبل».

وأضاف البلاغ أن الأمين العام أبرز في رسالته «الخطوات الكبيرة التي قام بها المغرب في مجال استجلاء الحقيقة بشأن مصير ضحايا الاختفاء القسري ومجهولي المصير من خلال العمل الرائد لهيئة الإنصاف والمصالحة وكذا عبر التعاون الإيجابي مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والذي أشاد في تقاريره الأخيرة بالتعامل الجدي للمملكة مع هذا الملف».

وذكر بأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 دجنبر 2006، تعرف الاختفاء القسري بكونه «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

الاتفاقية تعتبر أن «ممارسة الاختفاء القسري تشكل جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون». وقد أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة منذ سنوات بوضع آليات للحد من الاختفاء القسري لتجنب تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت بين 1960 و1999.

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تم إقرارها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2006، ووقعت عليها حوالي 90 دولة بينها 19 دولة صادقت عليها. ومن المنتظر أن يصبح المغرب الدولة العشرين التي تلتحق بالاتفاقية، وهي التي طالبت جمعيات حقوقية بالمصادقة عليها. وهي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الانسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية عدالة في عريضة قدمت إلى حكومة عباس الفاسي المنتهية ولايتها.

المغرب سبق أن عبر عن ارتياحه لتقرير بعثة مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية والذي أعدته بعد المهمة التي قامت بها في المغرب وقدم حولها رئيس المجموعة، جيريمي ساركين، عرضا بجنيف، على هامش انعقاد الدورة الـ13 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. التقرير الصادر بتاريخ 5 يناير 2010 حول المهمة التي قام بها في المغرب، تأسف حينها على أن التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة لم تعرف طريقها إلى التنفيذ، رغم تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

◄ أوسي موم لحسن

Revue de

L'opinion
www.lopinion.ma

Le gouvernement appelé à adopter la Convention internationale relative à la protection des personnes contre les disparitions forcées

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a appelé, mercredi, le gouvernement à accélérer le rythme du processus d'adoption par le Royaume de la Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées.

Le secrétaire général du CNDH interpelle, dans un message, le secrétaire général du gouvernement sur les perspectives de l'adoption de cette Convention, dont le Maroc fut l'un des premiers signataires.

L'initiative du CNDH s'inscrit dans le cadre de la contribution à la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution et des engagements internationaux du Royaume relatifs à l'adhésion au système onusien de défense des droits de l'Homme, indique mercredi un communiqué du Conseil.

Dans ce sens, la même source fait état du respect par le Maroc de son engagement volontaire lors de sa candidature au poste de membre du Conseil des droits de l'homme (CDH) et dans la perspective de la présentation de son rapport national sur les droits de l'Homme, en mai prochain, devant le CDH.

Dans son message, le secrétaire général du CNDH a mis l'accent sur les mesures importantes prises par le Maroc en matière d'élucidation de la vérité sur le sort des victimes des disparitions forcées et des disparus dont le sort demeure toujours inconnu à travers l'action pionnière de l'Instance équité et réconciliation.

Le communiqué fait, en outre, état de la coopération positive avec le groupe de travail de l'ONU chargé des disparitions forcées qui a salué, dans ses derniers rapports, le traitement sérieux du Royaume de ce dossier.

L'Assemblée générale de l'ONU a adopté, en décembre 2006, la Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, créant ainsi un nouveau crime en droit international en temps de paix comme en temps de guerre.

L'article 2 de la Convention définit la disparition forcée comme "l'arrestation, la détention, l'enlèvement ou toute autre forme de privation de liberté par des agents de l'Etat ou par des personnes ou des groupes de personnes qui agissent avec l'autorisation, l'appui ou l'acquiescement de l'Etat, suivi du déni de la reconnaissance de la privation de liberté ou de la dissimulation du sort réservé à la personne disparue ou du lieu où elle se trouve, la soustrayant à la protection de la loi.

Les Etats parties à la Convention considèrent que "la pratique généralisée ou systématique de la disparition forcée constitue un crime contre l'humanité, tel que défini dans le droit international applicable, et entraîne les conséquences prévues par ce droit".

Revue de Presse du Co

AL BAYANE

Conseil national des droits de l'Homme

Appel à l'adoption de la Convention internationale relative à la protection des personnes contre les disparitions forcées

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a appelé, mercredi, le gouvernement à accélérer le rythme du processus d'adoption par le Royaume de la Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées. Le secrétaire général du CNDH interpelle, dans un message, le secrétaire général du gouvernement sur les perspectives de l'adoption de cette Convention, dont le Maroc fut l'un des premiers signataires.

L'initiative du CNDH s'inscrit dans le cadre de la contribution à la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution et des engagements internationaux du Royaume relatifs à l'adhésion au système onusien de défense des droits de l'Homme, indique mercredi un communiqué du Conseil.

Dans ce sens, la même source fait état du respect par le Maroc de son engagement volontaire lors de sa candidature au poste de membre du Conseil des droits de l'homme (CDH) et dans la perspective de la présentation de son rapport national sur les droits de l'Homme, en mai prochain, devant le CDH. Dans son message, le secrétaire général du CNDH a mis l'accent sur les mesures importantes prises par le Maroc en matière d'élucidation de la vérité sur le sort des victimes des disparitions forcées et des disparus dont le sort demeure toujours inconnu à travers l'action pionnière de l'Instance équité et réconciliation.

Le communiqué fait, en outre, état de la coopération positive avec le groupe de travail de l'ONU chargé des disparitions forcées qui a salué, dans ses derniers rapports, le traitement sérieux du Royaume de ce dossier.

L'Assemblée générale de l'ONU a adopté, en décembre 2006, la Convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, créant ainsi un nouveau crime en droit international en temps de paix comme en temps de guerre. L'article 2 de la Convention définit la disparition forcée comme «l'arrestation, la détention, l'enlèvement ou toute autre forme de privation de liberté par des agents de l'Etat ou par des personnes ou des groupes de personnes qui agissent avec l'autorisation, l'appui ou l'acquiescement de l'Etat, suivi du déni de la reconnaissance de la privation de liberté ou de la dissimulation du sort réservé à la personne disparue ou du lieu où elle se trouve, la soustrayant à la protection de la loi.

Les Etats parties à la Convention considèrent que «la pratique généralisée ou systématique de la disparition forcée constitue un crime contre l'humanité, tel que défini dans le droit international applicable, et entraîne les conséquences prévues par ce droit».

Revue de Presse du Conseil National

المساء
ALMASSAE

اعتصام أمام المقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في وجدة

عبد القادر كثرة

حقوقيون في وقفة تضامنية بوجدة

نفذ مجموعة من المناضلين الحقوقيين، اول امس الاربعاء، اعتصاما ووقفة احتجاجية رمزية امام المقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في وجدة وخاضوا إضرابا عن الطعام في ساحة الشهداء، المقابلة لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط.

وجاءت هذه المبادرة، حسب مصادر حقوقية، للضغط على المسؤولين لإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية والاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة، صونا لحقهم في الحياة وفي السلامة البدنية، ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين منهم.

واختتم اليوم الاحتجاجي بقراءة نص الرسالة الموجهة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تلاها الحسن عماري، عضو مكتب الفرع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان في وجدة، في موضوع «طلب التدخل حول وضعية المعتقلين السياسيين في المغرب»، مما جاء فيها أن «فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يتابع ببالغ الاهتمام الوضعية الصحية للمعتقلين السياسيين وخاصة المضربين منهم عن الطعام -معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب- ومنهم بالأساس المعتقل عز الدين الروسي، الذي تتدهور صحته يوما بعد يوم، حيث وصلت إلى حد دخوله في غيبوبة تامة».

وفي الأخير، جدد عماري دعم الجمعية مطالب الحركة الطلابية ونضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وحركة 20 فبراير والحركات الاحتجاجية، مشددا على المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وعلى رأسهم معتقلو الحركة الطلابية المضربون عن الطعام، والصحافي رشيد نيني وكافة المعتقلين، محملا الدولة المغربية مسؤولية ما يترتب عن الوضع الحالي للمعتقلين المضربين عن الطعام. ونندد بما وصفه بـ«الهجمة التي تشنها السلطات ضد الجماهير الشعبية، بسياسة هدم البيوت على ساكناتها، بدعوى عدم قانونيتها، خاصة في الأحياء الشعبية»، مشددا على ضرورة فتح تحقيق في ظروف بنائها وإنشائها وما رافق ذلك من رشوة وزبونية ومحسوبية ومضاربة عقارية وفساد انتخابي.

وأشار عماري إلى المحاكمات التي يتعرض لها مناضلو الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في ازيلال على خلفية مقاطعة الانتخابات، ومناضلو النهج الديمقراطي في فاس، منددا بـ«الحكم في إطار محاكمة صورية انتفت فيها جميع شروط المحاكمة العادلة للمناضل والمناضل عبد الصمد الهدور في تازة والمحاكمة -المهزلة لمعتقلي احداث تازة». كما ندد بالوضعية العامة التي تعرفها السجون المغربية وبغياب ادنى شروط الحقوق الإنسانية والحقوقية وحرمان المنظمات الحقوقية من زيارتها، في الوقت الذي «يتغنى المسؤولون بشعارات دولة الحق والقانون وتسويق الأوهام والتهليل للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بينما تتم استدامة الفقر و«الحكرة» والتهميش والاستبداد»، بتعبير الناشط الحقوقي.

حقوقيون وعائلات المعتقلين مضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان

الأربعاء, 22 شباط/فبراير 2012 16:19
لكم.كم

يخوض مجموعة من الحقوقيين وعائلات المعتقلين الأربعاء 23 فبراير، إعتصاما و إضرابا عن الطعام لمدة 24 ساعة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تلبية لنداء المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان، احتجاجا على وضعية مجموعة من سجناء الرأي في سجون المملكة الشريفة .

ويأتي هذا الشكل النضالي كما جاء في بلاغ للجمعية تنديدا بسياسة الأذان الصماء للمسؤولين إتجاه مطالب المعتقلين السياسيين و ضحايا المحاكمات الغير عادلة والمضربين عن الطعام في مجموعة من السجون المغربية، و يضيف نفس البلاغ أن هذه الخطوة الإحتجاجية تأتي تنديدا بالإعتقلات التعسفية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والظروف اللإنسانية بالسجون.

و للتذكر فمجموعة من المعتقلين يخوضون إضراب عن الطعام بمجموعة من السجون و غالبيتهم من الطلبة اليساريين ومعتقلي ما يسمى ب" بالارهاب.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme